

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

Case Study of the National Employment Support Agency "ANSEJ" Branch -
Boumerdes-

إعداد:

د.بن شايب محمد¹.

د. سعدي فيصل².

¹ أستاذ محاضر "أ" - كلية العلوم الاقتصادية - جامعة بومرداس.

² أستاذ محاضر "أ" - كلية العلوم الاقتصادية - جامعة بومرداس.

تاريخ الاستلام: 2019/03/04 تاريخ القبول: 2019/04/17 تاريخ النشر: 2019/06/22.

الملخص:

على الرغم من الأهمية التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خطة التنمية في الجزائر، إلا أنها مازلت تعاني من عدة تعقيدات خاصة في بيئة الأعمال، التي تتسم بالمنافسة والتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى مجموعة من التحديات المختلفة، و من أبرز هذه التحديات بعث المشاريع وتحويل الفكرة المبدعة إلى مشروع قادر على النمو والاستمرار. ضمن هذا السياق تم اعتماد العديد من الآليات والمداخل الإستراتيجية لتعزيز بقاء واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقد خصصت هذه الدراسة للتركيز على حاضنات الأعمال التي تعمل على توفير الخدمات والتسهيلات، والدعم والمرافقة اللازمة لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف إعطائهم دفعا أوليا لتخطي مرحلة انطلاق مؤسساتهم، ومن ثم متابعتهم وتأهيلهم بالشكل الذي يجعل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترقى إلى مكانة المؤسسات الناجحة. وفي سياق الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، من خلال الاعتماد على حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن تشخيصها في الجزائر أسفر عن حادثة التجربة فيها وعدم نضوجها، وقد أخذنا الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بومرداس، كنموذج لحاضنة أعمال.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، آلية الدعم.

Abstract:

Despite the importance of the small-medium enterprises and in the development plan in Algeria, but its suffered a set of challenges, like the business environment characterized by

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

competition and technological, economic, social and cultural rapid changes, and problems with financing, marketing ... and the problems related with the creating of projects, and converting innovative idea into a project has the ability of growth and sustainability. Within this context, several mechanisms and Strategic approaches adopt to promote the survival and sustainability of small and medium enterprises. this study has focus on business incubators that provide services and facilities, and support and accompaniment that a necessary for owners of small and medium enterprises, in order to give them a boost primarily to skip the difficult first step of their organization phase, and the rehabilitation of the form that makes these small and medium enterprises live up to the status of successful organizations. In the context of benefit from successful international experiences, by relying on business incubators to support small and medium enterprises, the diagnosed in Algeria, resulted in the newness experiment , and it has been proposed Ansej of Boumerdes .

Key words: business incubators, small and medium enterprises, the support mechanism .

مقدمة:

لاشك أن مهما كانت لدى الدول النفطية ومنها الجزائر من احتياطات مالية معتبرة، التي تم استقطاعها في سنوات الرخاء فإن مجمل هذه العوائد لن يكون أحسن من إيجاد قاعدة إنتاجية متجددة وقابلة للتوسع والتطوير بشكل مستديم، لتنتقل هذه الاقتصاديات من الاقتصاديات الريعية التي يحكمها الإنفاق العام إلى اقتصاديات إنتاجية يحركها القطاع الخاص بمشاريه المتعددة.

من هذا المنطلق فإن تنمية القطاع الخاص وحاضنات الأعمال والمشروعات الأعمال الصغيرة وتوسيعها وتطوير هياكلها يعتبر أحد أهم أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي إذ أنه رغم التطور التقني السريع والمتواصل على مدى السنوات التي أعقبت الحربين العالميتين الأولى والثانية وانتشار المشروعات العملاقة لاقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج وتوسعها الرأسي والأفقي، وما صاحب ذلك من توسع في المدن الصناعية، وتبقي حاضنات الأعمال ذو أهمية كبيرة ،و إن لم يكن في بعض الحالات منافسة للمشاريع الكبيرة إلا إنه تتكامل معها في العديد من النشاطات الاقتصادية .

إلا أن ما تجب الإشارة إليه في هذا الصدد ويثير القلق نوعا ما هو أن حاضنات الأعمال والمشاريع الصغيرة في الدول العربية النفطية، اعتمدت على الإنفاق العام والرعاية الحكومية المباشرة وأن الفترة الحالية تعتبر فترة انتقالية، حيث ستحمل السنوات التالية انعكاسات تطبيق بنود منظمة التجارة العالمية " OMC " على مجمل النشاط الاقتصادي (بما فيها المشروعات الصغيرة) للدول الأعضاء في المنظمة، فالمنشآت التي ظلت تتمتع تقليديا بميزة أسواقها المحلية المغلقة ستجد أن العولمة وما ينجم عنها من إلغاء التشريعات المقيدة لحركة التجارة الحرة سيعرضها

للمنافسة الدولية، وعليها أن تكيف أوضاعها وفقا لمتطلبات النظام العالمي الجديد ومواجهة المنافسة الشرسة لمشروعات صغيرة خارجية مشابهة، قد تكون لها ميزة تنافسية لم تتوفر للمشروعات الصغيرة المحلية، والجزائر هي الأخرى معرضة لهذه المستجدات .

وعليه، جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية إنشاء حاضنات الأعمال في الجزائر وبالتحديد في ولاية بومرداس مع عرض الدور الذي تلعبه من خلال خدماتها ومرافقتها للمشاريع والمبادرات والأفكار قبل انطلاقتها وبعد إنشائها، وكذا تقييم دورها في بعث وإنشاء ودعم تلك المشاريع في الجزائر، وبناءا عليه ارتأينا طرح إشكالية موضوعنا فيمايلي:

" كيف تساهم حاضنات الأعمال في إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و بخصوص ولاية بومرداس؟"

الأسئلة الفرعية:

- 1- ما مفهوم حاضنات الأعمال و فيما يمثل الدور الذي تلعبه في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- 2- فيما يكمن الهدف من إنشاء حاضنات الأعمال وما هي عوامل نجاحها؟
- 3- كيف يتم مرافقة المشاريع في من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب فرع بومرداس؟

الفرضيات:

- 1- تسعى الحاضنات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها إحدى الوسائل لتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة.
- 2- تهدف حاضنات الأعمال إلى تدريب أصحاب المؤسسات على الإدارة الجيدة وتنمية قدراتهم الإدارية.
- 3- عملية المرافقة مهمة جدا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا بسبب التوجيه الذي تقدمه الوكالة عن طريق مجموعة من الزيارات من أجل متابعة سيرورة المشروع .

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الورقة البحثية من خلال التعرف على حاضنات الأعمال كأحد مرتكزات دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعمها للمبادرين وأصحاب المشروعات.

أهداف الدراسة: تضطلع الدراسة بإنجاز عدد من الأهداف على المستوى النظري والتطبيقي وعلى النحو الآتي:

- 1- تقديم أسس نظرية لمفهوم حاضنات الأعمال وأدوارها وأهدافها.
- 2- التعرف على دور حاضنات الأعمال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- 3- استعراض تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب " ANSEJ " فرع بومرداس في إنشاء مجتمعات وحاضنات الأعمال.

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

سوف يتم معالج هذا الموضوع من خلال المحور الموالي:

المحور 01: مفاهيم أساسية حول حاضنات الأعمال.

المحور 02: واقع حاضنات الأعمال بالجزائر.

المحور 03: دراسة ميدانية للمحاضنات الدعم على مستوى وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بومرداس

المحور 01: مفاهيم أساسية حول حاضنات الأعمال

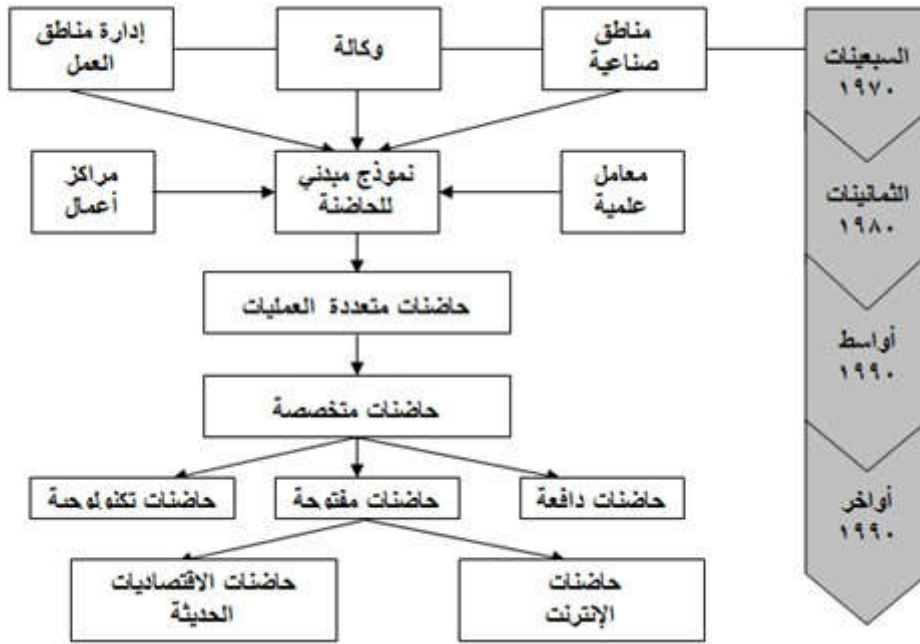
1-نشأة وتعريف حاضنات الأعمال:

نشأة حاضنات الأعمال: يرجع تاريخ نشأة الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف بإسم BATAVIA في ولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك عام 1959، عندما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحاً كبيراً خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريباً من عدد من البنوك ومناطق تسوق ومطاعم وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة، ومنذ عام 1959 أقيمت آلاف من الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المركز، لكن هذه المحاولة لإقامة الحاضنات لم تتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينات وتحديدًا في عام 1984، إقامة عدد من الحاضنات، حينما قامت هيئة المشروعات الصغيرة SBA بوضع برنامج تنمية وإقامة عدد من الحاضنات، وفي هذا العام لم يكن يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية سوى 20 حاضنة فقط والتي ارتفع عددها بشكل كبير وخاصة عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال NBIA عام 1985 من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات. وفي نهاية عام 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي 550 حاضنة وذلك من خلال معدل إقامة بلغ حوالي حاضنة في الأسبوع منذ نهاية عام 1986.

ويرجع تاريخ حاضنات المشروعات التكنولوجية إلى بداية عقد الثمانينات حيث ظهرت بحاجة إلى خلق فعاليات جيدة قادرة على دعم ورعاية الإختراعات والأبحاث التطبيقية والإبداع التكنولوجي، وتحويلها إلى شركات ودفع فرص نجاحها⁽¹⁾.

والشكل الموالي يوضح لنا مراحل تطور حاضنات الأعمال كما يلي:

الشكل رقم (01): مراحل تطور حاضنات الأعمال



المصدر: الشبراوي ابراهيم عاطف، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة-ايسيسكو، 2005، ص12.

ب-تعريف حاضنات الأعمال (Business incubators): هي مؤسسات قائمة بذاتها (لها كيانها القانوني) تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الإنطلاق (سنة مثلا أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة⁽²⁾.

كما تعرف حاضنات الأعمال في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 بأنها: "ممثل نمطا جديدا من البنى الداعمة للنشاطات الإبتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها"⁽³⁾.

كما تم تعريفها من قبل مركز الاتحاد الأوروبي للشؤون الاستراتيجية وتقييم الخدمات على أنها: "منظمة تساهم في عملية إنشاء الشركات الناجحة من خلال ترويدهم مجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم، بما في ذلك منحهم مساحة بالحاضنة خدمات دعم الأعمال التجارية"⁽⁴⁾.

أما من الناحية القانونية فإن المشرع الجزائري اخذ بالتعريف الفرنسي وضم مفهوم الحاضنات في المشاتل وعرفها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 78-03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها: "مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية".

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

وتأخذ المشاتل أحد الأشكال التالية: (5)

- المحضنة هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات؛
- ورشة الربط أي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- نزل المؤسسات بمعنى هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

كما يمكن إنشاء مشاتل المؤسسات أيضا في شكل شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري. (6)

و الملاحظ من هذا التعريف أن المشرع الجزائري اعتبر حاضنات الأعمال (المحضنة) نوع من أنواع المشاتل يختص بدعم المستحدثين في مجال الخدمات فقط.

2- أنواع الحاضنات: هنالك العديد من الحاضنات أهمها مايلي (7):

الحاضنة الإقليمية: هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، ويعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة.

الحاضنة الدولية: تروج هذه الحاضنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية، وتركز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية وتطويرها ودفعها للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية.

الحاضنة الصناعية: تقام داخل منطقة صناعية معينة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة.

حاضنة القطاع المحدد: تعمل هذه الحاضنة على خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين بالنشاط المراد التركيز عليه.

الحاضنة التقنية: وهي حاضنات تكنولوجية تهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة، والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.

الحاضنة البحثية: عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل جامعة أو مركز أبحاث، تعمل على تطوير الأفكار والأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس.

حاضنة الإنترنت: هي مؤسسة تساعد شركات الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج.

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك أنواع أخرى من الحاضنات، كحاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية، وحاضنات بدون جدران، حاضنات متخصصة في مجالات إبداعية وفنية، حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة.

كما تصنفها الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية National Business incubators association (NBIA) إلى الأنواع التالية: (8)

حاضنات أعمال خاصة: وهي ملك للقطاع الخاص، وتسعى لتحقيق الأرباح وتمثل نسبتها 8% من مجموع الحاضنات في أمريكا الشمالية.

حاضنات أعمال عامة: وهذا النوع ملك للدولة، وهي لا تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الأرباح، كما أنها تقوم بدعم ورعاية الحكومة أو الأجهزة المحلية والهيئات وتسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.

حاضنات الأعمال المختلطة: وهي التي تكون ملكيتها مشتركة بين القطاع العام والخاص، وتقدر نسبتها بـ 16%.

حاضنات أعمال ذات الصلة بالجامعات و(الحاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعات): تمثل هذه الحاضنات حوالي 27% من إجمالي عدد الحاضنات بأمريكا الشمالية، وهذه الحاضنات منبثقة من الجامعات والمعاهد العليا ولها نفس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الحاضنات العامة والخاصة.

حاضنات أخرى: و تمثل 5% من مجموع الحاضنات بأمريكا الشمالية، وهي عادة ما تكون تحت رعاية ودعم جهات مختلفة غير تقليدية مثل مؤسسات الفن (السينما مثلاً)، ورجال الدين، غرف التجارة، الموانئ وغيرها.

3- مراحل احتضان المؤسسات الملتحقة بالحاضنة و عوامل نجاحها :

أ-مراحل احتضان المؤسسات الملتحقة بالحاضنة: تتم رعاية ومتابعة المشروعات الملتحقة بالحاضنة خلال المراحل المختلفة من عمر هذه المشروعات على النحو التالي (9):

المرحلة الأولى: مرحلة الدراسة والمناقشة الابتدائية والتخطيط

في هذه المرحلة، ومن خلال المقابلات الشخصية بين إدارة الحاضنة والمتقدمين بمشروعاتهم، يتم التأكد من:

- جدية صاحب الفكرة (أو المشروع)، ومدى انطباق معايير الاختيار على المستفيدين ومشروعاتهم؛
- قدرة فريق العمل المقترح على إدارة المشروع؛
- نوعية وطبيعة الخدمات التي يتطلبها المشروع من الحاضنة وقدرة الحاضنة على توفيرها؛
- الدراسة التسويقية والخطط التي تضمن قدرة المنتج على الدخول للأسواق؛
- الخطط المستقبلية لتوسعات المشروع.

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

المرحلة الثانية: مرحلة إعداد خطة المشروع

في ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في المرحلة الأولى أثناء إعداد دراسة جدوى المشروع اقتصاديا وفنيا وتسويقيا، يقوم المستفيد بإعداد خطة المشروع .

المرحلة الثالثة: مرحلة التأسيس والانضمام للحاضنة وبدء النشاط

يتم خلال هذه المرحلة تأسيس المشروع والتعاقد مع الحاضنة، ويخصص له مكان أو موقع يتناسب مع نوع نشاطه وحجمه .

المرحلة الرابعة: مرحلة نمو وتطوير المشروع

يتم خلالها متابعة أداء المؤسسات التي تعمل داخل الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة الفنية المتخصصة المعاونة بإدارة الحاضنة، علاوة على المشاركة في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة بالتعاون مع المؤسسات المعنية.

المرحلة الخامسة: مرحلة التخرج من الحاضنة

هي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة، وتتم عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات من قبول المشروع بالحاضنة، وذلك طبقا لمعايير محددة للخروج، حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قادرا من النجاح والنمو، وأصبح قادرا على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر .

ب-عوامل نجاح حاضنات الأعمال:

أكدت إحدى الدراسات المعمقة التي أجريت على عدد من الحاضنات التكنولوجية في دول أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي، أن هناك عدداً من عوامل النجاح والفشل لأي عملية احتضان لمشروع جديد، والتي تعتمد على عناصر رئيسية هي⁽¹⁰⁾:

- الإمكانات المتوفرة بالحاضنة .
- مستوى الخدمات المشتركة وجودة شبكة الأعمال .
- معايير دخول وخروج المشروعات .
- المتابعة الجيدة للمشروعات .
- التمويل والدعم المالي .
- إدارة الحاضنة بشكل محترف .

وبناء على مدى توافر هذه العناصر قامت الدراسة بتلخيص أفضل الممارسات المساعدة على نجاح الحاضنات في النقاط الآتية:

- مساحة الحاضنة لا تقل عن 30 ألف متر مربع حتى يمكن أن تولد عوائد من الإيجارات تسمح بأن تعتمد الحاضنات على عوائدها الذاتية.
- يجب أن يكون هناك على الأقل 10 مشروعات ملتحقه حتى يمكن إقامة شبكة من الأنشطة وتبادل الأعمال، مما يساعد على تنمية عدد من الخدمات المشتركة ودعم عملياتها.
- تقع الحاضنات التكنولوجية بجوار جامعة أو مركز بحث علمي ومكتبات علمية، كما يجب أن توجد على مقربة من المعامل الحكومية أو معامل الشركات الكبيرة والمتخصصة.
- يجب أن تقع الحاضنة في مباني ذات مواصفات قياسية محددة وخاصة في مجال الاتصالات والبنية الأساسية الخاصة بها لتسهيل الاتصال بين الشركات.
- يجب أن تعمل الحاضنة على تقديم الخدمات حتى للشركات غير المنتسبة إليها.

وتتمثل أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس نجاح عمل حاضنات الأعمال، والتي تتداخل فيما بينها لتعطي في النهاية ما يطلق عليه "مردود الحاضنة على المجتمع" في النقاط الآتية:

- الشركات التي تمت إقامتها من خلال الحاضنة والتي تعمل على رفع معدلات نجاحها، ويقاس هذا المؤشر بعدد التي لم تستكمل وفشلت.
- الوظائف والنشاط الاقتصادي الذي يتم خلقه عن طريق الشركات التي تترك الحاضنة وتخرج، ويقاس هذا المؤشر بعدد الوظائف كل عام، والقيمة المضافة التي تحققها هذه الشركات، ونسب الزيادة في المبيعات.
- الاستثمارات المحلية والحكومية في إقامة الحاضنة والعمليات الأولية، ويقاس هذا المؤشر بحجم الاستثمارات التي يتم توفيرها لأعمال الحاضنة والمشروعات كل عام.
- قدرة الحاضنة على تسويق الأبحاث من خلال إقامة وتنمية المشروعات الجديدة، ويقاس هذا المؤشر بعدد المشروعات المبنية على تطبيق هذه الأبحاث، والنشاط الاقتصادي الناتج عن هذه الشركات.
- تقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات المقدمة لهم، ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة.
- قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي، ويقاس من خلال حجم عوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد، وفرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي.
- حجم الضرائب و المدفوعات التي يوفيهها أصحاب المشروعات بالحاضنة والشركات المتخرجة، وتقاس بمعدلات ازدياد الملكية، وحجم عوائد الضرائب و المقتطعات الأخرى التي تدفعها مجموع هذه الشركات.

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

- الترابط بين الصناعة والبحث العلمي، وتقاس من خلال استطلاع رأي المهتمين والشركاء في تقديم الخدمات، ومن خلال زيادة عدد العقود التي ساهمت في وضعها الحاضنة بين الصناعة والبحث العلمي والجامعات.
- حجم التغيرات التي نتجت عن برنامج الحاضنات في السياسة الحكومية نحو دعم القطاع الخاص وإقامة الشركات الجديدة، وتقاس بعدد القوانين والمحفزات وبرامج التمويل المتخصصة التي تضعها الحكومة.

المحور 2: واقع حاضنات الأعمال بالجزائر

1 - تجربة حاضنات الجزائر:

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات متأخرة نوعا ما مقارنة ببعض الدول النامية والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003 باستثناء القانون رقم 18/01، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، كما أننا نلاحظ أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحضنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط، بينما يشمل مفهوم الحاضنات في الدول المتقدمة والنامية كل أنواع المشاريع، وخصوصا المشاريع القائمة على المبادرات التكنولوجية المتميزة، وتعتبر نزل المؤسسات النموذج الأقرب إلى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية المعمول به في الدول التي لديها تجارب في الميدان، من حيث تركيزها على المؤسسات العاملة في مجال البحث والتطوير⁽¹¹⁾.

كما بين المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها فقد تكون حاضنة الأعمال عامة أو خاصة، مؤسسة صناعية أو تجارية، مؤسسة غير هادفة للربح أو هادفة للربح، حيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، فكلما زاد العدد كلما تعقدت الإدارة لكن في نفس الوقت يساهم في رفع مردودية الحاضنة⁽¹²⁾.

وقد تقرر إنشاء 14 مشتلة و10 محاضن في ولايات الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي وتيزي وزو، و04 ورشات ربط بكل من الجزائر، سطيف، قسنطينة وهران، وفي سنة 2004 تقرر إنشاء محضنة بالجزائر ومقرها مدينة الجزائر.

كما يوجد حاليا في الجزائر 12 مشتلة مؤسسة منها 04 تم إنشاؤها في سنة 2009 وهي في كل من وهران، عنابة، برج بوعريبيج وغرداية. أما الباقي تم إنشاؤها في سنة 2013 في كل من باتنة، بسكرة، حنشلة، أم البواقي، ميله، أدرار، البيض وسيدي بلعباس.

و فيما يخص مراكز التسهيل تم إنشاءها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فيفري سنة 2003 وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقوم بإعلام و توجيه،دعم ومرافقة حاملي المشاريع، و من جهة أخرى هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

و تهدف مراكز التسهيل إلى تطوير ثقافة التفاوض من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية لذلك كالعمل على توفير شبك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين وتقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص آجال إنشاء المؤسسات وإقامة مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية وكذلك الحث على تمكين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والصناعية والمالية.

كما تتولى مراكز التسهيل عدة مهام منها التدخل لمساعدة المقاولين وفي هذا الصدد تم إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كل من الشلف، الأغواط، بجاية، البليدة، الجزائر، جيجل، سطيف، سيدي بلعباس، قسنطينة، وهران، بومرداس، الوادي، تيبازة، غرداية و تم توسيع العملية بعد ذلك لكل ولايات عبر مركزها. بالإضافة قامت الجزائر بوضع العديد من الهيآت لدعم إنشاء المؤسسات الخاصة وهي:

- وزارة الصناعة والمناجم .
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNC- PMe).
- صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI -PME).
- الصندوق الوطني للاستثمار.
- صندوق ضمان القروض (FGAR).
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).
- صندوق الضمان المشترك للقروض.

كما هناك أجهزة المرافقة نذكر منها ما يلي:

- الوكالة الوطنية لتسيير القروض (ANGEM).
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) .
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (AND PME).
- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

و لا تزال تجربة الجزائر في مجال احتضان الأعمال في بداياتها مقارنة بالكثير من الدول الأخرى، فحتى نهاية السداسي الأول من سنة 2013 وجدت أربع (04) مشاتل مؤسسات في كل من: عنابة، وهران، غرداية، برج بوعريبيج، احتضنت 46 مشروعا، يتوقع منها إنشاء 308 منصب شغل.

وتتوزع هذه المشاريع على قطاعات التالية: الاتصالات، معالجة وإعادة تدوير النفايات، الإعلام الآلي، الصناعات الغذائية، بالإضافة إلى بعض المشاريع في القطاعات عالية التكنولوجيا مثل: الألياف البصرية، الطاقة الشمسية، نظم تحديد المواقع، وفيما يلي نقدم جدولاً تلخيصياً لحصيلة نشاط مشاتل المؤسسات في الجزائر إلى غاية السداسي الأول 2013.

الجدول رقم (01): تطور عدد المشاريع المحتضنة في مشاتل المؤسسات

مناصب العمل المتوقعة	عدد المشاريع خلال السداسي الأول 2013	عدد المشاريع خلال السداسي الأول 2012	مشاتل المؤسسات
28	9	8	عنابة
32	15	8	وهران
11	12	4	غرداية
237	10	7	برج بوعريبيج
308	46	27	المجموع

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 23 ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013.

أما بخصوص مراكز التسهيل فيوجد 12 مركز تسهيل تنشط على المستوى الوطني، قامت بمرافقة 1132 مشروع إلى غاية السداسي الأول 2013 والجدول التالي يلخص حصيلة نشاط مراكز التسهيل على المستوى الوطني .

جدول رقم (02): حصيلة نشاط مراكز التسهيل السداسي الأول

مراكز التسهيل	عدد المشاريع المستقبلية	عدد المشاريع المرافقة	مخططات الأعمال المنجزة	عدد المنشآت المؤسسات	عدد مناصب العمل المتوقعة
تيازة	368	90	61	17	57
وهران	325	325	13	204	964
أدرار	36	22	12	10	27
برج بوعريبيج	323	191	21	21	380
إليزي	98	64	3	/	25
جيجل	277	239	2	2	31
تمنراست	37	17	/	2	7
النعامة	175	114	5	2	121
تندوف	163	39	15	12	33
الجلفة	313	10	/	/	/
سيدي بلعباس	21	21	21	21	74
البليدة	18	/	/	/	/
المجموع	2036	1132	153	291	1719

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 23 ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2013.

تتوزع هذه المشاريع على قطاعات أبرزها: صناعات النسيج، الصناعات الغذائية، البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الصيد، الصناعة التقليدية والحرف.

إن القراءة الأولية للأرقام المشار إليها في الجدولين السابقين تبين بوضوح أن نشاط مراكز التسهيل في مرافقة المشاريع الناشئة 1132 وعدد المؤسسات المنشأة 291 ومناصب العمل المتوقع إنشاؤها 1719 أكبر بكثير من نشاط مشاتل المؤسسات والتي لم تحتضن سوى 46 مشروع ولا يزال معظمها في مرحلة الاحتضان، بعدد 308 منصب عمل متوقع، الأمر الذي يظهر التركيز على نشاط مراكز التسهيل والتي يقتصر عملها على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة، في حين أن احتضان وإيواء المؤسسات الناشئة هو من صلب مهام المشاتل والحاضنات وهو ما نراه ضعيفا جدا من خلال هذه الحصيلة.

وكتنتيجة لهذه القراءة الأولية فإننا نرى بان اقتصار حاضنات ومشاتل المؤسسات على تسهيل الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات الجديدة، دون الأهداف الأخرى هو تحجيم لدور هذه الأجهزة، ويساهم في التقليل من فعاليتها والدور المتوقع منها، ولعل من بين ما يستفاد من التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال هو التركيز على بهدف نشر ثقافة ريادة الأعمال والمقاولاتية في، إنشاء روابط بين الحاضنات والجامعات والمؤسسات الأكاديمية وسط الباحثين والطلاب، وتتمين نتائج البحث العلمي وربطها بالقطاع الصناعي، وعليه فإننا نقترح أن تكون في للجامعة حاضنة أعمال خاصة بها سواء كانت مرتبطة بكلية معينة أو معهد متخصص، أو تكون حاضنة عامة تشمل جميع التخصصات.

المحور 03: دراسة ميدانية لحاضنات الدعم على مستوى وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بومرداس

أولا. تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب " ANSEJ " فرع - بومرداس-

تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية، كما تسعى إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة. كما تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

ولقد تم انشاء فرع بومرداس في 06 جوان 1998 وذلك بناء على المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في ديسمبر 1996، والتي تنص على إنشاء فروع جهوية أو محلية لمجلس التوجيه ويقع مقر الوكالة

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

الفرعية داخل مقر ولاية بومرداس منذ تاريخ إنشاء فروع شرع في مهامه التي أسندت إليه كما في باقي الفروع الأخرى .

وللاستفادة من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يجب أن يستوفي صاحب المشروع الذي مجموع الشروط التالية:

- أن يتراوح سن الشباب من 19 إلى 40 سنة ؛
 - أن يكون ذا تأهيل مهني و/أو ذا ملكات معرفية معترف بها؛
 - أن يكون بدون عمل؛
 - أن يقدم مساهمة شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع.
- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** تقوم الوكالة الوطنية بمجموعة من المهام، وتمثل فيما يلي:
- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
 - تسيير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الأغلفة المالية المتوفرة؛
 - تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البن وك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
 - تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بانجاز الاستثمارات؛
 - تشجع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب إحداث الأنشطة وتوسيعها.
 - وبذلك تكلف على الخصوص بما يأتي :
 - تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛
 - تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا؛
 - تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
 - تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها؛
 - تبرم اتفاقيات مع كل هيئة، أو مقاوله أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب انجاز برامج التكوين الشباب أصحاب المشاريع لحساب الوكالة.

وحتى تؤدي الوكالة مهامها بفعالية، يمكن أن تقوم بما يلي:

- تكلف من يقوم بدراسات الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة، لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية، وذلك بالاستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛
- تنظم دورات لتعليم الشباب وتكوينهم أو تجديد معارفهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة يتم إعدادها مع الهيكل التكوينية، وفي هذا الصدد تبرم الوكالة اتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات التي يمكن أن تستفيد من خلالها من إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع؛
- تطبق كل تدبير يسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة.

ثانيا. دور الوكالة في احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدراسة الإحصائية لنشاط الوكالة : سنقوم هنا بإبراز مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع بومرداس - في إنشاء المشاريع الاستثمارية وذلك من خلال تحليل بعض المعطيات التي أمكننا تحصيلها من مصلحة الإحصاء بالفرع المتعلقة بالفترة الممتدة من 2011 إلى 2017، وستتم عملية الدراسة لهاته المعطيات من جوانب مختلفة:

توزيع المشاريع الممولة حسب السن:

الجدول رقم(03) : توزيع المشاريع حسب السن

السنة	[19-29 سنة]	[30-40 سنة]	40 سنة فما فوق	المجموع
2011	519	411	14	944
2012	735	446	15	1196
2013	571	356	19	946
2014	314	218	11	543
2015	185	154	05	344
2016	77	81	01	159
2017	30	27	01	58
المجموع	2431	1693	66	4190

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من مصلحة الإحصاء للفرع "ANSEJ" بومرداس.

يبين الجدول أنه وان كان هناك تفاوت من سنة لأخرى في عدد المستفيدين، إلا أن الشباب أقل من ثلاثين بـ2431 مشروع، هم الأكثر رغبة في خوض تجربة خلق مؤسساتهم الخاصة والأكثر مخاطرة ممن يفوقونهم سنا أي أن المخاطرة تقل مع مرور السن.

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس: هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): توزيع المشاريع حسب الجنس

السنة	عدد المشاريع الممولة	إناث	ذكور
2011	944	66	878
2012	1196	89	1107
2013	946	62	884
2014	543	58	485
2015	344	45	299
2016	159	39	120
2017	58	10	48
المجموع	4190	369	3821

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من مصلحة الإحصاء للفرع "ANSEJ" بومرداس.

يوضح الجدول أعلاه أن نسبة الإناث ظلت منخفضة طوال الفترة قيد الدراسة، ما يوضح أن إقبال المرأة على مجال المقاولات مازال ضعيفا حيث لا يمثل سوى نسبة 8,80% من إجمالي المشاريع الممولة بينما بلغت نسبة الذكور 91,19% وهي بالتالي لا تمثل إلا 9,65% من عدد الذكور. ولعل ذلك لأن الإناث، بطبعهن أقل مخاطرة من الذكور كما أن بعض القطاعات لا تستهويهن أو لا تتلاءم مع قدراتهن وهي القطاعات التي حظيت بتمويل أكبر من طرف الوكالة كالنقل مثلا.

ج- توزيع المشاريع الممولة حسب المستوى التعليمي: هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): توزيع المشاريع حسب المستوى التعليمي

السنة	ابتدائي	متوسط	ثانوي	تكوين مهني	جامعي	المجموع
2011	53	510	133	192	56	944
2012	59	659	139	289	50	1196
2013	34	537	46	290	39	946
2014	9	198	18	257	61	543
2015	6	67	13	222	36	344
2016	2	11	1	113	32	159
2017	0	1	0	42	15	58
المجموع	163	1983	350	1405	289	4190

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من مصلحة الإحصاء للفرع "ANSEJ" بومرداس.

يبين الجدول رقم (03) أن الشباب ذوو المستوى المتوسط استفادوا من أكثر المشاريع الممولة بـ 1983 مشروع، يليهم ثانيا الشباب المتخرجين من مراكز التكوين المهني بـ 1405 مشروع، ثم ثالثا ذوو المستوى الثانوي بـ 350 مشروع، رابعا الجامعيين بـ 289 وخامسا وأخيرا أصحاب المستوى الابتدائي بـ 163 مشروع. ولعل المفارقة هنا هو أن الجامعيين يتفوقون بنسبة ضعيفة جدا على أصحاب المستوى الابتدائي، وهذا ما يعكس ضعف الفكر المقاولاتي عند الجامعيين ولعل ذلك هو انعكاس أيضا للثقافة المكتسبة من العائلة والمجتمع

والتي تغرس في الطفل المتعلم طموح أن يكون طبيبا لا أن يفتح مستشفى ومعلما لا أن يفتح مدرسة أو مهندسا في مؤسسة أو مشروع بدلا أن يكون له مشروعه الخاص، وهكذا يكبر الشاب على حلم الحصول على وظيفة مستقرة بدل المغامرة في إنشاء مؤسسته الخاصة، هذا إلى جانب نظام التعليم القائم الذي يركز في كل أطواره على التعليم النظري ما يغرس تخوفا لدى الشباب في ملامسة الواقع. هذا، كما يوضح الجدول نفسه تأثير السياسة الجديدة للوكالة في محاولة تحسين نوعية المشاريع الممولة وذلك بحصر التمويل واحتضان المشاريع على الشباب المتخرجين من الجامعات والمدارس العليا ومعاهد ومراكز التكوين المهني من أجل تشجيع المشاريع الفعالة، المنتجة والمبتكرة.

د- عدد المشاريع الممولة حسب السنوات (2011-2017):

الجدول رقم (06): توزيع المشاريع حسب السنوات

السنة	عدد المشاريع الممولة	مبلغ الاستثمار (مليون دينار)	عدد المناصب الناتجة
2011	944	3088	2729
2012	1196	4004	3504
2013	946	3535	2660
2014	543	2157	1533
2015	344	1396	986
2016	159	791	456
2017	58	276	162
المجموع	4190	15246	12030

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من مصلحة الإحصاء للفرع "ANSEJ" ببيومرداس.

يبين الجدول تطور عدد المشاريع الممولة خلال الفترة 2011-2017 ولعلها الفترة التي شهدت حركية محسوسة في تاريخ الوكالة منذ إنشائها وصنعت مشهدا على المستوى العام لأنها عكست مرحلة سياسية حساسة ومرحلة اقتصادية فاصلة فسنة 2011 شهدت أحداث ما سمي بمعركة الزيت والسكر التي خرج فيها الشباب إلى الشوارع احتجاجا على وضعيتهم الاجتماعية آنذاك في ظل الوفرة الاقتصادية من خلال عائدات أسعار البترول المرتفعة وما تبعها من قرارات لصالح مساعدة الشباب البطال، ثم الصدمة البترولية في سنة 2014 وما تبعها من قرارات سياسية واقتصادية لتطبيق سياسة التقشف في كافة المجالات والتي أثرت بشكل مباشر على نشاط الوكالة. والملاحظ أن سنة 2012 تم فيها تمويل العدد الأكبر من المشاريع حيث بلغ 1196 مشروع، بينما ظل في انخفاض مستمر لغاية سنة 2017 التي شهدت أقل عدد أين نزل إلى 58 مشروع فقط أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 95.15% وهي نسبة صادمة اقتصاديا، كما انعكس ذلك وبشكل طردي على عدد المناصب التي وفرتها هاته المشاريع الذي انخفض بدوره من 3504 في 2012 إلى 162 منصب في 2017 بنفس النسبة تقريبا وهي 95.38%.

كما انخفضت قيمة الاستثمارات بنسبة 93.09% من 4004 مليون دج إلى 276 مليون دج.

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

توزيع المشاريع الممولة حسب القطاعات:

الجدول رقم(07): توزيع المشاريع حسب القطاعات

القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المجموع	(%)
الفلحة والصيد البحري	21	19	24	13	17	16	07	117	2.79
الأشغال العمومية والبناء	65	84	52	44	31	14	08	298	7.11
الصناعات الكيماوية والبلاستيك	01	04	01	02	/	/	/	08	0.19
الطاقة	01	/	/	/	/	/	/	01	0.02
مؤسسات مالية	/	03	/	/	01	/	/	04	0.10
إطعام وفندقة	22	32	21	19	10	03	01	108	2.58
المائية	04	02	05	04	05	/	/	20	0.48
الصناعات الغذائية	26	35	18	18	10	03	02	112	2.67
صناعة الجلود والأحذية	04	01	04	06	02	02	03	22	0.53
صناعات مختلفة	12	19	15	08	03	03	01	61	1.46
صناعة الخشب والصناعات الورقية	50	36	36	32	32	13	07	206	4.92
الصناعات الميكانيكية	22	21	18	24	17	07	02	111	2.65
الصناعات النسيجية	03	19	06	09	12	09	02	60	1.43
مواد البناء	03	05	08	05	/	01	/	22	0.53
الخدمات المقدمة للمؤسسات	01	/	01	/	/	/	/	02	0.05
الخدمات المقدمة للهيئات	235	366	403	262	150	76	24	1516	36.18
الخدمات المقدمة للمنازل	15	31	68	72	54	12	01	253	6.04
النقل ووسائل الاتصال	459	519	267	24	/	/	/	1269	30.29
المجموع	944	1196	974	542	344	159	58	4190	

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من مصلحة الإحصاء للفرع "ANSEJ" بومرداس.

يوضح الجدول رقم (05) التفاوت الكبير الموجود بين القطاعات من حيث الاستفادة من امتيازات الوكالة حيث نلاحظ تفوق قطاع الخدمات المقدمة للهيئات الذي استفاد بنسبة 36,18%، يليه قطاع النقل ووسائل الاتصال بنسبة 30,29% (من سنة 2011 إلى 2014) ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة بعيدة نوعا ما وهي 7,11% فقط قطاع الخدمات المقدمة للمنازل بـ 6,04% و 4,92%، بالنسبة لصناعة الخشب والصناعات الورقية، بينما تراوحت نسب معظم القطاعات الأخرى بين 0,02% و 2,79% وهي النسبة التي سجلها قطاع الفلحة والصيد البحري بنسبة رغم أن طابع الولاية فلاحي سياحي بالدرجة الأولى.

كما نستخلص من خلال الجدول أيضا أن الانخفاض مس كل القطاعات، وذلك بعد قرار الوكالة بتوقيف تمويل العديد من المشاريع التي تشهد تضخما كبيرا في الميدان أو التي أثبتت عدم نجاعتها الاقتصادية كإنتاج الأكياس البلاستيكية والمخابز وكراء كل أنواع العتاد والسيارات، وكذا المشاريع التي لا توفر أكثر من منصب شغل واحد، وتجميد التمويل في مجالات معينة كالنقل بأنواعه وهو القطاع الذي كان قد حصد النسبة الأكبر في عدد المشاريع الممولة خلال السنوات السابقة. في حين سيتم التوجه نحو تشجيع مشاريع الفلحة، الصناعة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال والصناعات التقليدية وهو ما جاء على لسان المدير العام للوكالة "مراد زمالي" حسب مقال نشرته جريدة الخبر بتاريخ 21 مارس 2015.

و- نظرة عامة حول حجم نشاط الوكالة:

الجدول رقم (08): توزيع المشاريع حسب الملفات المدروسة

السنة	الملفات المودعة	الملفات المقبولة	الملفات المؤجلة	الملفات المرفوضة
2011	3372	2528	530	314
2012	4509	2489	1550	470
2013	2920	1283	927	710
2014	1942	894	742	306
2015	478	298	115	65
2016	134	107	14	13
2017	81	67	7	7
المجموع	13436	7666	3885	1885

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الإحصائيات المقدمة من مصلحة الإحصاء للفرع "ANSEJ" ببيومرداس.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن عدد المشاريع المدروسة منذ تأسيس الفرع في سنة 1998 إلى نهاية 2017 بلغ 15375 ملف، بينما المقبولة 9170 ملف، وإذا تمعنا في الجدول نلاحظ أن نشاط الوكالة كان أكثر كثافة في السنوات الأخيرة وخاصة في الفترة 2011-2014 فقد بلغ عدد الملفات المودعة والمدروسة من 2011 إلى 2017: 13436 ملف أي ما يعادل 87% من مجموع الملفات المودعة والمدروسة منذ تأسيس الوكالة، وبالنسبة للملفات المقبولة 7666 ملف من إجمالي بلغ 9170 ملف أي بنسبة 83 %، أي أن نشاط الوكالة خلال 19 سنة من النشاط ارتكز في السنوات (من 2011 إلى 2014) وهي الفترة التي شجعت فيها الحكومة تمويل مشاريع الشباب مهما كان نوعها .

ومن هنا نستنتج أن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتعلق بحاضنات الأعمال وحدها أو برغبة الشباب في إنشاء المؤسسات وإنما هي سياسة الحكومة، أي بشكل عام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس مرتبط بالضرورة بالرغبة المقاولاتية عند الشباب أو برغبة الحاضنات أو أجهزة الدعم في مساعدة واحتضان أصحاب المشاريع وإنما هي رغبة الدولة في حد ذاتها.

كما نشير من جهة أخرى أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أنشأت سنة 1996، بهدف التخفيف من حدة البطالة عند الشباب، أي قبل اعتماد حاضنات الأعمال في الجزائر الذي كان في سنة 2003، ورغم أن معظم المراجع تشير إلى أنها جهاز دعم لا احتضان، إلا أننا نلاحظ من خلال مهامها والخدمات التي تقدمها (إدارية، فنية، قانونية، استشارية، تدريبية وتمويل) أنها تكاد تتطابق مع مهام حاضنات الأعمال - ما عدا ما يتعلق بخدمات الإيواء- وكذلك من خلال الإصلاحات الجديدة التي اعتمدها الوكالة حيث بدأت تتجه أكثر نحو نوعية المؤسسات المنشئة ومردوديتها الاقتصادية لا على خلق مناصب شغل فقط وذلك من خلال:

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

- إنشاء لجنة الانتقاء المتابعة، الاعتماد والتمويل والتي تتكون من ممثلين من مختلف الهيئات المعنية على مستوى الولاية من أجل رفع نوعية المشاريع المعتمدة؛
- تشديد شروط منح المشاريع من أجل أن تناسب القدرات التعليمية والتكوينية لطالب المشروع كل حسب اختصاصه؛
- توجيه الدعم لصالح الشباب المؤهلين أي الجامعيين والمتخرجين من معاهد التكوين والتمهين؛
- التوجه نحو دعم المشاريع الرامية لتطوير قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة والخدمات التكنولوجية من أجل دعم الاقتصاد الوطني؛
- توجه الوكالة نحو نشر الثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجامعيين من خلال دور المقاولاتية التي تم فتحها على مستوى الجامعات (كما هو الحال بجامعة بومرداس)؛
- فتح المجال للجالية الجزائرية بالخارج بإنشاء مشاريعهم ومؤسساتهم المصغرة في إطار الوكالة الوطنية للدعم والتشغيل.

خاتمة:

تعتبر حاضنات الأعمال اليوم وسيلة فعالة تهدف أساسا إلى مساعدة المقاولات الجديدة في إثبات ذاتها وتوفير الموارد المالية والفنية والإدارية والتسويقية التي تحتاج إليها، بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل دائمة وجديدة، وتختلف نوعية المؤسسات أو المشروعات الملتحقة بحاضنات الأعمال فمنها مقاولات تصنيعية وخدمانية أو مؤسسات تعتمد على استخدام الأفكار التكنولوجية الجديدة والتي تجد الفرص المناسبة في الأسواق المختلفة.

إن حاضنات الأعمال في الجزائر وبالخصوص بولاية بومرداس مازالت تحتاج إلى اهتمام كبير لأنها تجد صعوبات في توفير الخدمات لحاملي المشاريع وخاصة في عملية التنسيق بين الهيئات الحكومية الأخرى، كونها لا تقدم التسهيلات في دعم أصحاب هذه المشاريع في مجال التمويل نتيجة انعدام نصوص تشريعية واضحة تفرض عليها منح القروض لأصحاب المشاريع بالحاضنة، ويبقى إطار الحاضنة يخضعون لعلاقاتهم الشخصية في التعامل مع الهيئات، و من خلال دراستنا الميدانية لحاضنات الأعمال، خلصنا في الأخير إلى جملة من النتائج التي نوجزها فيما يلي:

- تعتبر حاضنات الأعمال من الأساليب الحديثة لتشجيع وتطوير العمل المقاولاتي.
- تساعد حاضنات الأعمال أصحاب الأفكار الإبداعية والعلمية من تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع.

- تعتبر حاضنات الأعمال تجربة حديثة العهد في الجزائر تحتاج إلى المزيد من التحسين حتى تلعب دورها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا لا يمنع من تجسد فلسفة حاضنات الأعمال ضمن مجموعة واسعة من آليات الدعم التي تعتمدها الجزائر، للارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
 - طبيعة المرافقة تكاد تكون مادية فقط، كما يمكن وصفها بأنها قليلة وضعيفة جدا في مرحلة الاستغلال فهي تقتصر على مجرد زيارات تفقدية تفتقد الفعالية المطلوبة. فالدعم المادي وحده لا يكفي من أجل نجاح المشاريع وإنما تحتاج هذه المؤسسات كذلك إلى تقديم التوجيه والاستشارة اللازمة في كافة الجوانب المتعلقة بنشاطها.
 - ضعف الدعم المالي المقدم، لا سيما مع الزيادة الشاملة في أسعار المواد الأولية والعتاد.
 - ضعف الخبرة لدى الشباب المستفيد في التعامل مع المنافسة القوية ومشاكل التسويق والتعريف بالمنتج.
 - عدم وجود استقلالية حقيقية للوكالة سواء مالية أو من ناحية اتخاذ القرار.
 - سياسة الدعم لا تخضع لمعايير علمية أو اقتصادية وإنما هي انعكاس لسياسات حكومية.
- ومن أجل تفعيل دور الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس فيمكننا اقتراح جملة من التوصيات التالية :
- لا بد من تكثيف جهود الوكالة لنشر الثقافة المقاولاتية لدى الشباب الجامعي.
 - التسريع بوضع خارطة للقطاعات التي تحتاج إلى استثمارات أكبر وعلى المشاريع الواجب الاستثمار فيها من أجل استغلال الموارد الأولية المتاحة محليا وكذا تقليل التبعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.
 - إشراك ممثلين في لجنة المتابعة عن قطاع البيئة والجامعة من أجل زيادة الحرص على خلق مشروعات ابتكارية وتخدم البيئة.
 - الانتقال من التركيز على دعم إنشاء المشاريع (المرافقة القبليّة) إلى التركيز على دعم المشاريع المنشأة (المرافقة البعدية) للتقليل من نسب الفشل وضمان بقائها وتحقيق استمراريّتها ونموها، وذلك من خلال إنشاء لجنة لمتابعة تطور المشاريع المنشأة.
 - إشراك الأساتذة الجامعيين-كل حسب اختصاصه- في عملية المتابعة والتوجيه.
 - تمديد عمر المرافقة من 10 أشهر على الأقل إلى غاية استنفاد فترة الإعفاء (ثلاث سنوات على الأقل من انطلاق المشروع).
 - مراجعة شروط الاستفادة من امتيازات الوكالة كشرط البطالة في عملية قبول المشاريع لصالح العمل على احتضان الأفكار الاستثمارية الجادة مهما كان وضع أصحابها، فالشباب البطال هدفه الأساسي ضمان عائد مادي يعيله وعائلته بينما إذا كانت هناك رغبة حقيقية لإنشاء مؤسسات تساهم في التنمية الاقتصادية فيجب التركيز على فكرة المشروع ثم شخصية صاحب الفكرة وليس على وضعه الاجتماعي أو المادي.

دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة

الوطنية لدعم تشغيل الشباب "ANSEJ" فرع - بومرداس -

- مراجعة الحد الأقصى للاستثمار المقدرة بقيمة 10 ملايين دينار التي تم تحديدها منذ سنة 2004 لاسيما مع الارتفاع الشامل في الأسعار (المواد، السلع والعتاد) وكذا تراجع قيمة الدينار.

الإحالات والمراجع:

1. إيثار عبد الهادي الفيحان ، سعدون محسن سلمان: دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 2012، 30، ص84.
2. حسين رحيم: نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد2، 2003، ص168.
3. المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، 2003.
4. Ryker, Virginia, « Aguide to the status of the Incubator Idustry in Norway », Master of management program at the Norwegian school of Management (BI).2001,p20.
5. المادة 02، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتعلق بالقانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، 26 فيفري 2003، ص13.
6. المادة 27 من ذات المرسوم، ص16.
7. عز الدين عبد الرؤوف، يحي لخضر: حاضنات الأعمال ودورها في إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الوادي، يومي 06/07/12/2017.
8. أبو قحف عبد السلام: " العولمة وحاضنات الأعمال"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2002، ص49.
9. ربحان شريف، ريم بونوالة: حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة- نموذج مقترح في مجال تكنولوجيا المعلومات ، مداخلة في ملتقى دولي تحت عنوان : إستراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي: 18 و 19 أبريل 2012 ، الجزائر، ص07.
10. بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز: حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM - ولاية بسكرة - ملتقى وطني بجامعة ورقلة، يومي 19/19 أبريل 2012.
11. أحمد بن قطاف: دور برامج احتضان الأعمال في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة ، دراسة لبعض التجارب العالمية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، جامعة برج بوعرييج ، مجلة الاقتصاد الجديد العدد 14 المجلد01 ، 2016، ص150.
12. الشريف ربحان، ريم بونوالة: مرجع سبق ذكره، ص07.